

قيمة المياه

إن التقويم الاقتصادي البحت للمياه كثيراً ما يغفل بُعدين هامين: القيم البيئية، مثل دور مجاري المياه في الحفاظ على تماسك النظام الإيكولوجي، والقيم الاجتماعية، مثل استخدام المياه لزراعة الأغذية التي نتناولها

ويجادل التقرير بأنه لا يمكن التوصل إلى تقويم صحيح للمياه إلا من خلال عملية يشارك فيها كافة أصحاب الشأن في مجال استخدام المياه. ولاستكشاف النهج الموجهة صوب أصحاب الشأن، يعرض التقرير حالاتٍ من كمبوديا وسري لانكا وتنزانيا، حيث كانت أدوات وأساليب التقويم قد جعلت جزءاً لا يتجزأ من إدارة موارد المياه "في أرض الواقع". ويقول خبير المنظمة الذي شارك في كتابة التقرير ليون هيرمانز "لقد وجدنا أن مفهوم القيمة شخصي بصورة متأسلة. ففي نهاية المطاف، القيمة في الحقيقة هي ما يتفق عليه أصحاب الشأن. وهذا هو ما يجعلنا نرى أن التقويم وسيلة عملية لمساعدة أصحاب الشأن على التعبير عن القيم التي تمثلها البضائع والخدمات المتصلة بالمياه، وتقديم الدعم لهم في التوفيق بين طلباتهم على المياه."



ففي كمبوديا مثلاً، قام مسح أجري في قرية فيوم سيان الصغيرة في مستنقعات نهر الميكونج بالجمع بين التقويم الاقتصادي التقليدي وبين التقويم الريفي التشاركي من أجل فهم قيمة المياه في موقعها الطبيعي في تقديم بضائع وخدمات النظام الإيكولوجي للمجتمعات المحلية، وبالتحديد من حيث سبل المعيشة والأمن الغذائي والصحة. وقد قامت مجموعة ممثلة للسكان بتحديد مجموعة متنوعة من قيم المياه، من ضمنها ري الأرز والنقل وطيور الماء وحتى الدلافين (لاحظ الباحثون أن "المجموعة لم تبتين بوضوح لماذا كانت الدلافين مهمة"). ولكن الجميع اتفقوا على أن الأسماك، وهي مصدر قيم للتغذية والدخل، كانت هي المورد "الأكثر أهمية" في مناطق المستنقعات، وخاصة بالنسبة للسكان الأشد فقراً. ولهذا السبب نظر إلى تناقص مخزونات الأسماك باعتباره مشكلة خطيرة.

وفي تنزانيا، قامت دراسة أخرى بتحليل للنزاعات التي تغلي برفق فيما بين مزارعي الأرز تحت الري، وكذلك بين مزارعي الأرز وبين مالكي الثروة الحيوانية، في مسقط مياه مكوجي بجنوب غرب البلاد. إن التنافس منتشر في القطاعين الأوسط والسفلي من المنطقة، حيث تتوقف مجاري المياه بصورة منتظمة خلال فصل الجفاف. ففي القطاع الأوسط تمثل زراعة حقول الأرز المصدر الرئيس للدخل، وعادة ما يثور النزاع على المياه في وقت مبكر من موسم الزراعة أثناء إعادة زراعة أشتال الأرز. وفي بعض السنوات يقوم المزارعون المتنافسون بتدمير قنوات المياه ونقاط دخولها من أجل تحويل المياه إلى حقولهم، وقد تصاعدت بعض الخلافات حتى تحولت إلى أعمال عنف.

من بين كافة القطاعات التي تستخدم المياه العذبة، تشير الزراعة - التي تستخدم 70% من المياه المستخرجة من المصادر الطبيعية عالمياً - إلى أقل عوائد اقتصادية كلية. وقد أدت تلك الحقيقة ببعض أنصار تقويم المياه إلى تأييد "أسواق المياه" غير المنظمة التي تقوم، من خلال معاملة المياه كسلعة اقتصادية، بتحويل المياه من الاستخدامات متدنية القيمة إلى الاستخدامات عالية القيمة - أي من الزراعة المروية إلى زراعة البساتين الأعلى قيمة، ومن مناطق الريف عموماً إلى القطاعات الصناعية والحضرية. وحثتهم في ذلك هي أنه نظراً لتفوق الطلب على العرض عند التعامل مع المياه كبضاعة مجانية، فإن السوق سوف "يجعل العرض والطلب في حالة توازن" كما أنه - في بعض الحالات - سيخفف من الآثار الضارة بيئياً للاستغلال المفرط للمياه.

"خط قاعدي ثلاثي الأبعاد": لكن تقريراً جديداً للمنظمة يقول

بأن الاستخدام العشوائي للنهج الاقتصادي ينطوي على مخاطرة المبالغة في التشديد على "التعبيرات النقدية عن القيمة" على حساب بُعدين هامين آخرين هما: القيم البيئية مثل دور مجاري المياه في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتماسك النظام الإيكولوجي، و القيم الاجتماعية، التي قد تعني في الأساس استخدام المياه لزراعة الأغذية اللازمة لطعامنا فقط. وما نحتاج إليه كما تقول الدراسة هو أطر تقويم مياهٍ تقوم على أساس "خط قاعدي ثلاثي الأبعاد" فتعطي قيمة مكافئة لاستخدامات المياه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مالكو المواشي: إن من يعوق إدارة المياه في منطقة مكوجي هم مالكو المواشي في القطاع السفلي، الذين يرعون قطعانهم محلياً خلال موسم الرطوبة ولكن يتحتم عليهم البحث عن مراعي في أماكن أخرى خلال موسم الجفاف. ونظراً لإعلان المستنقعات المجاورة محميات للصيد، فإن كثيراً من هؤلاء ينقلون أبقارهم إلى داخل مناطق زراعة الأرز تحت الري، حيث يدمرون بين الحين والآخر مداخل مياه الري وقنواته. والنتيجة كما وجدها التقرير هي الوقوع في مأزق: حيث يقاتل مزارعو حقول الأرز بعضهم بعضاً للحصول على مياه الري، بينما يتحتم على مربي المواشي الاختيار بين الدخول في نزاع مع الرواة (المزارعين) أو مع القائمين على محميات الصيد.

وبهدف المساعدة في حلحلة هذا الوضع، انطلق الباحثون لتحديد القيم التي تكمن وراء النزاعات. وفي حالة مزارعي الأرز، لاحظ الباحثون أن الخلافات بشأن المياه كانت ناجمة عن تذبذبات في أسعار السوق - فعند التسويق المبكر، يمكن للأسرة في المتوسط أن تكسب أكثر من 300 دولار في السنة، مقارنة مع 100 دولار فقط إذا ما قامت بالتسويق في وقت لاحق خلال الموسم. وكشف التقرير أن "القيمة الكامنة" هي ذاتها بالنسبة لكافة الأطراف وهي: أن النزاع ليس على المياه في حد ذاتها، وإنما على ضمان دخل أفضل. "وندره الأرز في الأسواق المحلية ربما كانت نتيجة لشح المياه اللازمة لإنتاج الأرز. والنتيجة هي دورة يرفع فيها شح المياه سعر الأرز، الذي يعزز بدوره الطلب على المياه حيث يسعى عدد أكبر من المزارعين للاستفادة من ميزة ارتفاع أسعار الأرز، ما يؤدي بدوره إلى تفاقم النزاع على المياه.

ومن خلال توضيح هذه "القيم الكامنة"، ركز البحث عن حلول ليس على المياه - مثل تحسين كفاءة استخدام المياه على سبيل المثال - بل على توليد الدخل. وقد وجد الباحثون "أنه ربما كان ثمة مخرج واعد من الدائرة الشريرة وهو إنشاء نظام مشترك لإدارة وتسويق الأرز. حيث أن مرافق التخزين المشترك، مثلاً، ستزيد سيطرة المزارعين على توقيت التسويق، كما يمكن لها أن تقوّي موقفهم في المساومة. وبهذه الطريقة، يمكن لها أن تخلق قيمة، من خلال زيادة الدخل المشترك من مبيعات الأرز."

في غضون ذلك، إن تربية المواشي في القطاع السفلي نشاط اقتصادي عالي الكفاءة من حيث استخدام المياه، ولذلك فقد طرحت استراتيجية "دفع مبالغ لقاء الخدمات البيئية" - وهي آلية محلية تتيح لمربي المواشي الوصول إلى أراضي الرعي خلال موسم الجفاف في القطاع الأوسط من منطقة مكوجي

مقابل تعويضات أو استثمارات مالية في نشاطات توليد دخل بديلة لمزارعي الأرز. وقد لاحظ الباحثون "أن مربي المواشي الذين يرعون قطعانهم بصورة غير قانونية في محمية الصيد يدفعون بالفعل مبالغ لقاء الدخول إليها، وإن كانوا يدفعونها على شكل غرامات لا ضرائب."

وأخيراً، قامت دراسة حالة ثالثة أجريت بجنوب شرق سري لانكا بالبحث عن مجال "الإجراء مقايضات أو صور من التكامل" بين مصايد الأسماك الداخلية وبين مشروع شامل لإنتاج الأرز تحت الري في حوض نهر كيريندي. فبينما أنشأ المشروع أراض جديدة لصيد الأسماك في خزانه الأرضي العلوي الواسع، رفعت المياه المتدفقة من الصرف مستويات المياه وخفضت الملوحة في الأهوار الساحلية، ما خفض إنتاجية مصايد الأسماك والتنوع البيولوجي فيها. ومن أجل تخفيض مستويات المياه، قام المزارعون أيضاً بين الحين والآخر بتصريف مياه الأهوار - ومعها مخزوناتهما من السمك والربيان - في البحر.

إمكانات الإنتاج: بعد إجراء أعمال مسح اجتماعية واقتصادية في عينة ممثلة من القرى، وعقد حلقات عمل شارك فيها أصحاب الشأن ودوائر الحكومة، خلصت الدراسة إلى أن المشروع قد زاد فعلاً الإمكانات الإنتاجية لمصايد الأسماك في مسقط المياه، من 1500 طن في السنة إلى ما يزيد على 2600 طن. لكن الإنتاج الفعلي قد تأثر سلبياً من جراء تشغيل المشروع وممارسات إدارة المياه، وبصورة خاصة في سنوات الجفاف. واستنتجت الدراسة أن "النزاعات على موارد المياه في الخزانات الأرضية والأهوار كانت هي القضايا الرئيسية المثيرة لقلق أصحاب الشأن، وليس الآثار الكلية لإنشاء المشروع نفسه. وقد ساعد تقويم أصحاب الشأن على بناء إجماع على أن مصايد الأسماك في منطقة المشروع تجب إعادتها إلى وضعها السابق وإدامتها، مع إدراك أن ذلك على الأقل سيتطلب تحسينات في كفاءة إدارة مياه الري."

يستخدم تقرير المنظمة الحالات الثلاث لتقديم "مخطط تمهيدي أول" لإطار تقويم مياه يعكس أهمية أصحاب الشأن بوصفهم القوة الدافعة الرئيسية في إدارة موارد المياه، ويضيف [أشياء جديدة] إلى القاعدة الحالية لأدوات التقويم وأساليبه. حيث يقول ليون هيرمانز "إن العملية الموجهة صوب أصحاب الشأن يجب أن تشمل كلاً من أصحاب الشأن وخبراء تقويم المياه. وخلال العملية كلها، يجب استخدام مجموعة الأساليب المتاحة حالياً للتقويم الاقتصادي للمياه، ولكن بطريقة تشاركية، مع إدراك أن أصحاب الشأن هم في النهاية الذين ينبغي أن يتوصلوا إلى اتفاق على كيفية اقتسام المنافع والتكاليف المتصلة بالترتيبات المختلفة لإدارة المياه."